سمو الأمير يتوسط خادم الحرمين الشريفين وملك البحرين

خادم الحرمين الشريفين مرحباً بسمو الأمير

سمو الأمير يترأس وفد الكويت

انهاء الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي العربية منذ عام 1967 وفق القرارات الدولية الصادرة بهذا الشأن.

وأعرب عن التضامن مع الشعب الفلسطيني في كفاحه ضد الاحتلال الاسرائيلي من أجل العيش في حياة كريمة داخل دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كما أعرب (إعلان مكة) عن رفضه لأي محاولة لربط الارهاب باي جنسية أو دين وكذلك لتقديم اي دعم مباشر أو غير مباشر للجماعات والمنظمات التي تدعو للعنف والتطرف داعيا الى نبذ كل أشكال التعصب والتمييز العنصري القائم على الدين أو اللون أو العقيدة والتأكيد على التسامح والاحترام والحوار والتعاون بين الشعوب باعتباره السبيل لمكافحة العنصرية والكراهية والطائفية والمذهبية.

وشدد على ضرورة الالتزام بدعم منظمة التعاون الإسلامي لتحقيق الاهداف التي حددها ميثاقها منذ بداية العمل الإسلامي المشترك لتنطلق نحو رؤية جديدة ومستقبل واعد للعالم الاسلامي.

ودعا كذلك الى تطوير قدرات الدول الإسلامية وانظمتها في جميع المجالات للنهوض برسالتها وتحقيق أهدافها التنموية.

الجبير: قمم مكة الثلاث وجهت رسالة إدانة واضحة لإيران

قال وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عادل الجبير إن القمم الثلاث التي استضافتها مكة المكرمة وجهت رسالة واوضحة بادانة الممارسات الإيرانية في المنطقة والتدخل في الشؤون الداخلية لدولها.

وأضاف الجبير في مؤتمر صحفي مشترك مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي يوسف العثيمين إن القمم الثلاث التي دعا اليها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز عقدت في ضوء ما تشهده المنطقة من تطورات تتطلب التعاون والتنسيق بين الدول العربية والاسلامية وبلورة موقف موحد بشأنها.

وذكر أن القمم خرجت بقرارات واضحة وداعمة لكل من السعودية والامارات وكذلك للقضية الفلسطينية واظهرت حرصا مشتركا على تعزيز وحدة الصف في مواجهة التحديات التي تواجه دول المنطقة.

ودعا الجبير النظام الايراني الى احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها وعدم دعم المليشيات الارهابية والالتفات الى التنمية في ايران وتحقيق طموحات وتطلعات الشعب الايراني في هذا الجانب.

وقال في رده على سؤال إن السعودية تؤيد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي المبرم مع ايران في عام 2015 على خلفية استمرار إيران في تطوير برامجها النووية.

قادة دول منظمة التعاون الإسلامي تشيد بجهود الكويت لدعم قضيتي فلسطين واليمن والوضع الإنساني في سورية

أشاد قادة دول وحكومات منظمة التعاون الإسلامي مساء الجمعة بجهود الكويت واندونيسيا بصفتهما عضوين غير دائمين في مجلس الأمن لدعم القضية الفلسطينية وتقديمهما العديد من المبادرات في إطار مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين الفلسطينيين.

وأكد القادة في البيان الختامي الصادر عن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الاسلامي (قمة مكة: يدا بيد نحو المستقبل) على مركزية قضية فلسطين وقضية القدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية مجددين دعمهم للشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشريف وكذلك حق العودة للاجئين.

وأكدوا رفضهم وإدانتهم لأي قرار غير قانوني وغير مسؤول يعترف بالقدس عاصمة مزعومة لإسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال واعتبروه "لاغيا وباطلا" مشيرين الى ان هذا القرار يشكل اعتداء على الحقوق التاريخية والقانونية والوطنية للشعب الفلسطيني والأمة الإسلامية.

ودعا القادة الدول التي نقلت سفاراتها أو فتحت مكاتب تجارية في المدينة المقدسة إلى التراجع عن هذه الخطوة باعتبارها انتهاكا خطيرا للقانون الدولي والشرعية الدولية وتقويضا متعمدا لمستقبل عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط ويصب في مصلحة التطرف والإرهاب ويهدد الأمن والسلم الدوليين.

كما دعوا الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الدول التي تقدم على ذلك بما في ذلك الإجراءات الاقتصادية والسياسية المقترحة من قبل الأمانة العامة بموجب الفقرة 15 من البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي السابع المعقود في إسطنبول.

وأكد المؤتمر رفضه لأي مقترح أو مشروع أو خطة أو صفقة للتسوية السلمية لا يتوافق ولا ينسجم مع الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وفق ما أقرته الشرعية الدولية ولا ينسجم مع المرجعيات المعترف بها دوليا لعملية السلام وفي مقدمتها القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وجدد ادانته ورفضه لأي موقف يصدر عن أي جهة دولية تدعم إطالة أمد الاحتلال ومشروعه الاستيطاني التوسعي على حساب الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك اعتراف الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة الإسرائيلي وكذلك محاولات تقويضها لحقوق اللاجئين الفلسطينيين.

وأكد المؤتمر تبني ودعم رؤية الرئيس الفلسطيني محمود عباس التي أعلنها في خطابه أمام مجلس الأمن في 20 فبراير 2018 بدعوة الأطراف الدولية الفاعلة إلى الانخراط في رعاية مسار سياسي متعدد الأطراف بهدف إطلاق عملية سلام ذات مصداقية برعاية دولية تهدف إلى تحقيق السلام القائم على حل الدولتين وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري الذي بدأ عام 1967 على النحو الذي نصت عليه قواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وعلى أساس مرجعيات عملية السلام ومبادرة السلام العربية لعام 2002 ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وشدد على أن هذا الامر من شأنه أن يعزز الهدوء وينعش الأمل في التوصل إلى حل سلمي يتيح لأبناء الشعب الفلسطيني العيش في حرية وكرام الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

وأكد المؤتمر رفض ومواجهة كل الإجراءات والقرارات الإسرائيلية غير القانونية التي تهدف إلى تغيير الحقائق في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف وتقويض حل الدولتين سواء بسياسة الضم أو التوسع الاستعماري على الأرض الفلسطينية.

وطالب المجتمع الدولي ومجلس الأمن بتحمل مسؤولياته بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2334 وتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني من بطش الاحتلال مؤكدا مواصلة كافة الجهود الرامية إلى وقف هذه الممارسات غير القانونية. وأكد المؤتمر دعم الدول الأعضاء للقضية الفلسطينية والقدس الشريف باعتبارها القضية المركزية للأمة في المحافل الدولية بما في ذلك التصويت لصالح القرارات ذات الصلة في جميع المنظمات الدولية داعيا الدول الأعضاء إلى الالتزام بذلك.

وقال إن أي موقف يخالف ذلك يعد بمثابة خروج عن الأسس والمبادئ التي قامت عليها المنظمة مناشدا جميع الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين التي تم الإعلان عنها عام 1988 في الجزائر القيام بذلك تجسيدا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره كشرط أساسي لدعم الحل القائم على قرارات الشرعية الدولية.

وأكد المؤتمر أهمية حشد الدعم لموازنة الحكومة الفلسطينية لمواصلة عملها مستنكرا قرصنة سلطات الاحتلال الاستعماري لأموال الضرائب الفلسطينية وقطع بعض الدول دعمها المالي بغرض الابتزاز السياسي.

ودعا الدول الأعضاء لتفعيل كافة القرارات ذات الصلة بما فيها المتعلقة بدعم وتوسعة برنامج التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني وكذلك دعم وكالة الأونروا لضمان استمرار القيام بالمهام المنوطة بها على نحو عاجل من خلال تقديم مساهمات مالية في رأسمال صندوق الوقف الإنمائي لدعم اللاجئين الفلسطينيين.

وأشاد المؤتمر بجهود خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز والدور البارز للسعودية في دعم ونصرة القضية الفلسطينية وتعزيز جهود الشعب الفلسطيني وتحقيق تطلعاته لبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وكذلك الدعم السخي والمتواصل لمؤسسات وأهل المدينة المقدسة والتزام حكومة السعودية بدعم صندوقي القدس والأقصى والمتمثل في دفع مبلغ 320 مليون دولار أمريكي للمحافظة على المقدسات الإسلامية والوفاء بتسديد حصتها من الزيادة في الصندوقين بمبلغ 70 مليون دولار أمريكي والتي اعتمدتها قمة عمان 2017 .

وأشاد المؤتمر بالجهود المتواصلة التي يبذلها رئيس لجنة القدس العاهل المغربي الملك محمد السادس لحماية المقدسات الإسلامية في القدس الشريف والوقوف في وجه الإجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدف تهويد المدينة المقدسة.

كما ثمن الدور الملموس الذي تضطلع به وكالة بيت مال القدس الشريف المنبثقة عن لجنة القدس في إنجاز المشاريع التنموية والأنشطة لصالح سكان المدينة المقدسة ودعم صمودهم داعيا الدول الأعضاء إلى زيادة الدعم المخصص للوكالة حتى تتمكن من مواصلة عملها.

كما أشاد المؤتمر بالجهود التي يبذلها الأردن ودور الملك عبد الله الثاني في حماية وصون مدينة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية ودعم صمود سكانها العرب الفلسطينيين المقدسيين على أرضهم في مواجهة الانتهاكات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية التي تهدف إلى تغيير الهوية العربية الإسلامية والمسيحية للمدينة.

وأكد المؤتمر احترام شرعية منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني برئاسة الرئيس محمود عباس وتثمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية الفلسطينية داعيا الفصائل والقوى الفلسطينية إلى سرعة إتمام المصالحة الوطنية وفق اتفاق القاهرة الموقع في مايو 2011 وآليات وتفاهمات تنفيذه وآخرها اتفاق القاهرة لعام 2017 .

وطالب بتمكين الحكومة الفلسطينية من تحمل مسؤولياتها كاملة في قطاع غزة وإجراء الانتخابات العامة في أقرب وقت ممكن وذلك لتحقيق الشراكة السياسية مشيدا بالجهود الحثيثة التي تبذلها مصر لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية.

وأشاد قادة دول وحكومات منظمة التعاون الإسلامي بجهود الكويت المتواصلة تجاه القضية اليمنية مؤكدين دعمهم المتواصل للشرعية الدستورية في اليمن برئاسة الرئيس عبد ربه منصور هادي.

واعرب القادة في البيان الختامي الصادر عن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي (قمة مكة: يدا بيد نحو المستقبل) باستضافة الكويت المفاوضات للأطراف اليمنية لما يزيد عن ثلاثة أشهر ومساهمتها بمبلغ 600 مليون دولار لدعم الوضع الإنساني في اليمن وسعيها الحثيث لدفع المفاوضات السلمية وصولا لحل هذه القضية.

وثمنوا جهود الرئيس اليمني الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي في اليمن مشيدين باستئناف جلسات مجلس النواب اليمني وانتخاب هيئة رئاسية جديد للمجلس كخطوة في طريق استعادة وتعزيز مؤسسات الدولة اليمنية.

وأكدوا دعمهم لاستئناف الأمم المتحدة للعملية السياسية للوصول إلى حل سياسي قائم على التنفيذ التام لمبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني اليمني وقرارات الشرعية الدولية وبالأخص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 (2015) اضافة الى مساندتهم لتنفيذ مخرجات اجتماعات السويد وفقا لقراري مجلس الأمن 2451 و 2452 بما في ذلك الرقابة الثلاثية.

وأشادوا بالمساعدات الإنسانية المقدمة من الدول الأعضاء في دعم خطة الاستجابة الإنسانية الشاملة في اليمن ومساهمة السعودية والإمارات بمبلغ مليار و500 مليون دولار لوكالات الأمم المتحدة في اليمن من أجل الإغاثة الإنسانية خلال شهر رمضان المبارك.

كما أشادوا بجهود مركز الملك سلمان بن عبد العزيز للاغاثة والأعمال الإنسانية على ما يقدمه من دعم ومساعدات إنسانية وإغاثية للدول والجماعات والمجتمعات المسلمة والتي شملت حوالي 40 دولة إسلامية وجماعة مسلمة.

كما أشاد قادة دول وحكومات منظمة التعاون الاسلامي بالجهود التي تقوم بها الكويت لدعم الوضع الإنساني في سورية مؤكدين موقفهم المبدئي الداعي الى صون وحدة سورية وسيادتها وسلامة أراضيها ووئامها الاجتماعي.

وأعرب القادة في البيان الختامي الصادر عن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الاسلامي (قمة مكة: يدا بيد نحو المستقبل) عن تقديرهم للجهود التي تقوم بها الكويت لدعم الوضع الإنساني في سوريا باستضافتها ثلاثة مؤتمرات مانحين والمشاركة في رئاسة مؤتمرين آخرين بالإضافة إلى حضور مؤتمرين اخرين والمساهمة بمبلغ وقدره مليار وتسعمائة مليون دولار آخرها ما أعلن في مؤتمر المانحين المنعقد مؤخرا في بروكسل بمبلغ 300 مليون دولار للفترة 2019 – 2021 .

وجددوا دعمهم للحل السياسي للأزمة السورية استنادا إلى بيان (جنيف 1) الذي يهدف الى تشكيل هيئة حكم انتقالية باتفاق مشترك تتمتع بسلطات تنفيذية كاملة وقرار مجلس الأمن رقم 2254 وذلك بغرض تنفيذ عملية انتقال سياسي تقودها سوريا بما يتيح بناء دولة سورية جديدة قوامها النظام التعددي الديمقراطي والمدني تسوده مبادئ المساواة أمام القانون وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

وأكدوا دعمهم لجهود المجموعة الدولية لدعم سورية والمبعوث الخاص للأمم المتحدة لاستئناف العملية التفاوضية وكذلك التزامهم بمواجهة التحديات الإنسانية للأزمة السورية والمساهمة في جهود المجموعة الدولية وخاصة جهود منظمة الأمم المتحدة في هذا الشأن. وطالب المؤتمر بانسحاب إسرائيل الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود الرابع من يونيو 1967 وفقا لقراري مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973) ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام ومبادرة السلام العربية التي اعتمدتها القمة العربية في بيروت عام 2002.

وأكد عدم اعترافه بأي قرار أو إجراء يستهدف تغيير الوضع القانوني والديمغرافي للجولان وخصوصا رفض وإدانة القرار الأمريكي الخاص بضم الجولان للأراضي الإسرائيلية واعتباره غير شرعي ولاغ ولايترتب عليه أي أثر قانوني.